«اتفاق» عند الحدود الشرقية مع الأردن؟

في ضوء التطورات التي يشهدها كامل الميدان السوري من تراجع لتنظيم «داعش» واتفاقات «تخفيف التصعيد»، تشير المعطيات إلى أن «فصائل البادية» في محيط التنف تحاول التوصل إلى تفاهم مع الجانب الروسي، لضمّ مناطق سيطرتها تحت مظلة وقف إطلاق النار

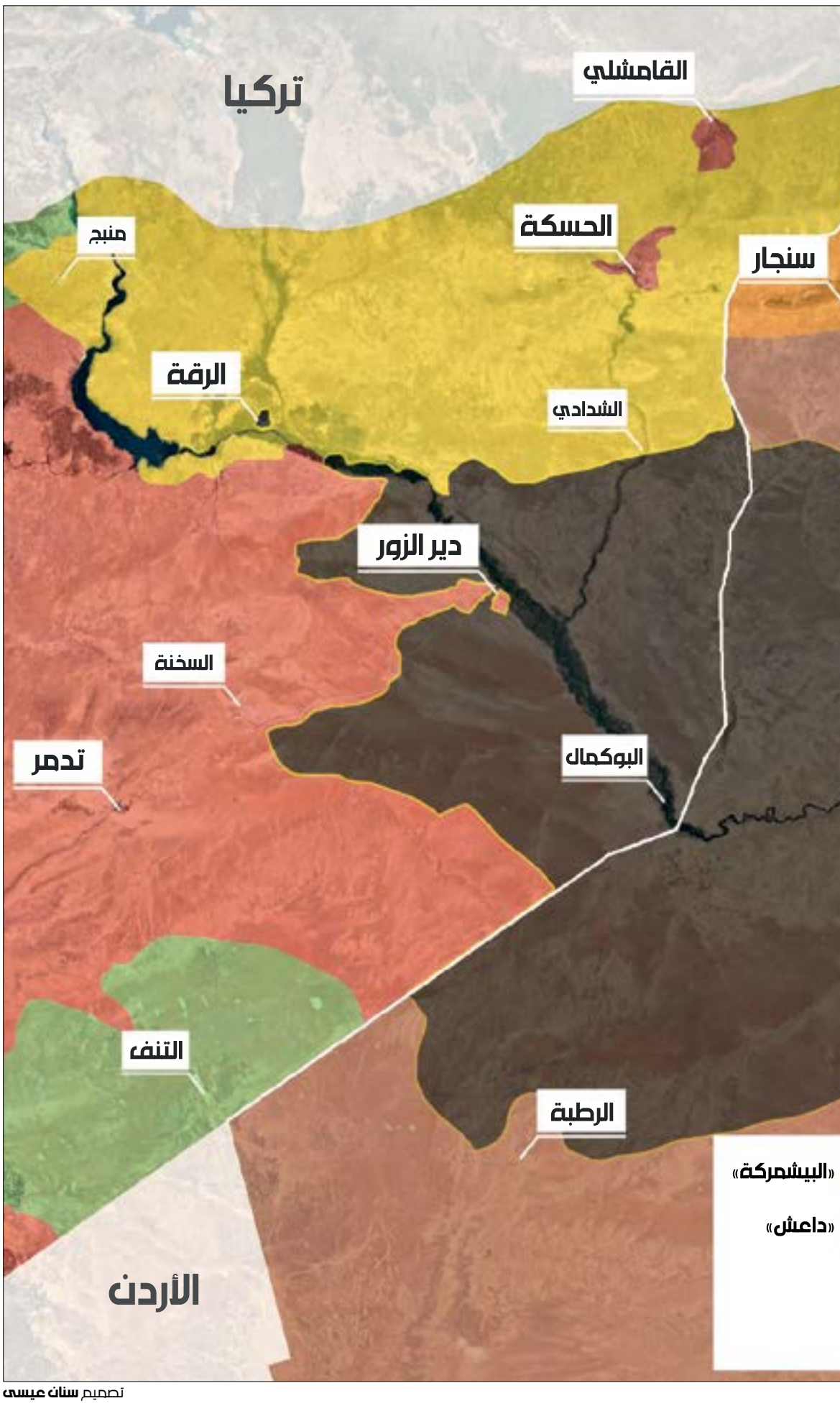

تصميم **سنان عيسى**

فيما تتجه جبهات الميدان ـ عدا المشتركة مع «داعش» و«جبهة النصرة» ـ إلى الانضواء بشكل كامل في مناطق «تخفيف التصعيد»، بقيت جبهة البادية الجنوبية الشرقية المحاذية للحدود الأردنية، خارج تلك المساعي خلال الفترة الماضية. وفرض هذا الواقع استمرار الاشتباكات بين الجيش وحلفائه و«فصائل البادية» على طول تلك الجبهات، وخاصة في المنطقة الحدودية جنوب شرقي السويداء وريف دمشق. وفي مقابل إصرار الجيش على التقدم واستعادة الحدود الصحراوية مع الأردن، وفي ضوء انعدام أي أفق لفصائل البادية، ولا سيما مع الشروط الأميركية المفروضة عليها حول تركيز العمليات ضد «داعش»، أصبحت تلك الفصائل تبحث عن مخرج يحفظ ماء وجهها.

وحاولت القوات الأميركية الاستفادة من تلك القوات عبر نقلها إلى الشدادي في ريف الحسكة الجنوبي، غير أن تلك الجهود اصطدمت بخلافات مع «قوات سوريا الديموقراطية»، ما دفع حينها عدداً من مقاتلي تلك الفصائل إلى الانشقاق عنها ـ بعتادهم الكامل ـ إلى جانب قوات الجيش وحلفائه. وبعد أقل من أسبوعين على زيارة وزير الدفاع الأميركي جايمس ماتيس، للعاصمة الأردنية عمّان، في جولة إقليمية مهمة، بدأ يخرج إلى العلن ما كان يُحكى في الدوائر الضيقة عن إيعاز «غرفة الموك» والأردن إلى تلك الفصائل التي سبق أن تدربت على أراضيه، بالانسحاب من المناطق المحاذية للحدود، والكفّ عن قتال الجيش السوري.

وبينما يمكن قراءة هذا التوجه ضمن المصالح الأردنية بإنهاء المعارك على حدودها، ولا سيما مع اقترابها من مناطق تحوي مخيمات للنازحين على الحدود مباشرة، تشير المعطيات إلى أن الخطط الأردنية ـ الأميركية تأتي في محاولة لكسب تلك الفصائل وعدم خسارتها لحساب أطراف أخرى.

وضمن هذا السياق، كشفت معلومات خاصة بـ«الأخبار» عن التوصل إلى اتفاق «وقف للأعمال القتالية» بين «فصائل البادية» والجانب الروسي، بعد طلب من جانب الفصائل، جراء تكثيف الجيش لهجومه على الحدود. غير أن الاتفاق لم يتحصل على الموافقة الكاملة من دمشق، التي رفضت عدداً من بنوده.

وفي تفاصيل المعلومات، علمت «الأخبار» من مصادر مطلعة، أن الفصائل التي تتمركز في القلمون الشرقي والمنطقة الممتدة بمحاذاة الحدود الأردنية ـ السورية في محافظة السويداء وجزء من ريف دمشق الشرقي، وقّعت الاتفاق مع الجانب الروسي، على أن تدخل مناطق سيطرتها ضمن مفاعيل مناطق «تخفيف التصعيد». وتضم الفصائل الموقعة كلاً من «لواء الصناديد»، و«قوات أحمد العبدو» و«جيش أسود الشرقية» و«شهداء القريتين» و«أحرار الشام» و«جيش الإسلام».

واتُّفق على تشكيل لجنة من الطرفين لتحديد خطوط الفصل بين مناطق السيطرة، وتقديم تسهيلات للفصائل المسلحة لقتال «داعش»، على أن يتعهد الطرفان بتسهيل دخول المعونات الغذائية والإنسانية، بالإضافة الى القوافل التجارية والسلع إلى مناطق سيطرة الفصائل. كذلك توكَل مهمة إدارة المناطق المنضوية ضمن الاتفاق إلى المجالس المحلية الحالية، التي تدير الأنشطة المدنية. وتعترف الفصائل بالاتحاد الروسي ضامناً لتنفيذ هذا الاتفاق، وتقبل بتشكيل قوات مراقبة لوقف الأعمال العدائية. ويتعهد الطرفان ـ بمشاركة دمشق ـ بتشكيل لجنة لإطلاق سراح المحتجزين والمختطفين من كلا الطرفين المتنازعين.

وتلفت المصادر إلى أن عدة عقبات قد تحول دون تطبيق الاتفاق، موضحة أن بعض البنود التي تضمنها الاتفاق لا يمكن أن تقبل بها الدولة السورية التي تملك اليد العليا في الميدان الجنوبي ـ الشرقي، حيث يُعمل على تطبيق الاتفاق. وتشير المعطيات إلى احتمال استمرار العملية العسكرية التي يقوم بها الجيش وحلفاؤه منذ شهر تقريباً في ريف السويداء الشرقي، على طول الحدود مع الأردن، وصولاً إلى معبر التنف الحدودي. وتأتي تلك التطورات في وقت يزور فيه قائد القيادة المركزية الأميركية، جوزيف فوتيل، الأردن، حيث التقى الملك عبد الله الثاني، في العاصمة عمان، أمس الأربعاء. وركز اللقاء وفق بيان الديوان الملكي على «تطورات الأوضاع في المنطقة، والجهود الإقليمية والدولية في الحرب على الإرهاب».

(الأخبار)

خلال عودة نازحين من الاردن إلى المنطقة الجنوبية قبل نحو اسبوع (أ ف ب)

التنظيم الإرهابي». ولا يمكن فصل معركة «عروس الفرات» عن سياق أشمل يتمثّل في معارك البادية التي انطلقت في حزيران الماضي لتكون بمثابة تمهيد حتمي لمعارك الشرق (راجع «الأخبار» العدد 3200).

ويبدو تكامل المعركتين أشبه بمرآة تعكس موازين القوى في الميدان، كذلك يقدّم في الوقت ذاته معطيات سياسية شديدة الأهميّة في ما يتصل بمواقف اللاعبين المؤثرين في المشهد السوري. ولا يمكن القفز فوق التسليم الأميركي على وجه الخصوص في شأن معركة دير الزور، وسواء كان هذا التسليم نابعاً من توافقات خفية بين موسكو وواشنطن أو من انعدام وسائل التأثير في المعركة أو عرقلتها في ظل عدم وجود «شريك» قوي على الأرض من بين المجموعات المسلحة. ويجدر التذكير بأن التسليم الأميركي هو سلوكٌ مستجد إذا ما قورن بقصف طيران «التحالف الدولي» مواقع الجيش السوري في جبل ثردة قبل عام، ما هدّد وقتها بقلب الموازين جذرياً وتمكين «داعش» من محافظة دير الزور بأكملها. إلا أنّ إحجام واشنطن عن محاولة عرقلة فك الحصار لا يعني بالضرورة وقوفها موقف المتفرج في كل المراحل القادمة من معارك المحافظة، ولا سيّما ريفها الشرقي. وحتى الآن تخلو مناطق «شرق الفرات» من أي حضور للجيش السوري، الأمر الذي ينطبق إلى حد كبير على مناطق «شمال الفرات» التي يقتصر حضور الجيش فيها على نقاط سيطرة تتداخل مع سيطرة «قسد» في الحسكة والقامشلي. ويمكن النظر إلى «شرق الفرات» بوصفه التحدي الأبرز في حسابات الجيش السوري المقبلة، والمقياس الحقيقي للموقف الأميركي. ومن المرجّح أن يركز الجيش وحلفاؤه في المدى المنظور على استكمال بسط السيطرة وتثبيتها في دير الزور المدينة ومحيطها الغربي والجنوبي، ولا سيما جبل ثردة وتلّي ثردة وكروم، علاوة على استدراك السيطرة على نقاط التفّ عليها بين الشولا وكباجب بغية تثبيت السيطرة وتأمين محيطهما بالكامل. كذلك، تحظى الآبار النفطية بأولوية دمشق وحلفائها، مثل حقول التيم والشولا والمزرعة. في الوقت نفسه، يحتفظ الجيش وحلفاؤه بفرص تحريك جبهات أخرى تمرّ بمرحلة «ستاتيكو» مؤقتة، ولا سيما أقصى ريف دير الزور الجنوبي الغربي (انطلاقاً من الدويخيلة نحو مطار T2 وسد معيزيلة). ويبدو تحريك الجيش للعمليات على هذا المحور من جديد أشبه بتحدٍّ جديد لواشنطن التي تولي أهمية خاصة لمدينة البوكمال الحدودية (راجع «الأخبار» العدد 3245).